شيئا بالحسن وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم زاد الزين الذي لا ينبغي
ان يحمل كلامه على غيره فانه اجتنب الضعيف الواهي كما قال ابو داود انه
يبينه واما مسلم فلم يات به والى ايما مسلم بالقسمين الاول وهو
الصحيح والثاني وهو الحسن وحديث من مثل ايما مسلم يريد سيأتي
من مثلهم قريبا من القسمين الاول والثاني موجود في كتابه كتاب
مسلم دون القسم الثالث وهو الواهي بخلاف ابي داود فالثالث موجود
في كتابه لكنه بينه قال ابو الفتح فهذا الزم الشيخ ابو عمرو ابن الصلاح
مسلما في من ذلك مما الزم ابا داود فمعنى كلامهما واحد وبين معنى
كون كلامهما واحدا بقوله وقول ابي داود انه يخرج في كتابه الصحيح
وما يشبهه وما يقاربه يعني يشبهه في الصحة او يقاربه فيها قال
ابو الفتح وهو نحو قول مسلم ليس كل الصحيح عنده عند مالك وشعبة
وسفيان فاحتاج الى ان ينزل الى مثل حديث ليث ابن ابي
سليم وعطاء ابن السائب وزياد ابن ابي زياد لما شمل الكل
من اسم العدالة والصدق ولفظ مسلم فان اسم الستر والصدق و
معاطي العلم يشملهم وان تفاوتوا في الحفظ والاتقان اي وان
تفاوت مالك وصاحباه وليث وصاحباه فان الثلاثة الاولين
اكمل في الحال والمرتبة من الثلاثة الاخرين ولا فرق بين الطريقين
طريق مسلم وابي داود غير انه مسلما شرط الصحيح فيخرج من حديثه
الطبقة الثالثة وهو من اشتد ولهنه فانهم خرجوا من كتابه ومراده

تتمة في مسلم طبقتان والرواة اهل الصحاح واهل الحسان وان ابا
داود لم يشترط اي شرط الصحيح فذكرها اشتد ولهنه عنده
والتزم البيان عنه قال ابو الفتح وفي قول ابي داود ان بعضها
اصح من بعض ما يشير الى القدر المشترك بينهما في الصحة لما تقتضيه
صيغة افعل في الاكثر اذ قد يخرج عن ذلك نادرا كما عرف في النحو وحينئذ
فقد شرط ابو داود الصحة في كتابه لان قوله صالح بمعنى صحيح
كما مر مثل ليث وقوله وبعضها أي بعض الاحاديث التي سكت عنها وسماها
صالحة اصح من بعض فدل انه اراد بصالح صحيح واراد بالصحة المعنى
الاعم الشامل للحسن كما ان مسلما اراده في تسميه كتابه بالصحيح
هذا ثم مراد الى الفتح والتحقيق في البحث قدمناه قريبا وابو الفتح
سوى في هذا الكلام بين مسلم وسنن ابي داود قال زين الدين
في شرح الفية بعد نقله الكلام الى الفتح والجواب اي عن ابي الفتح
في الزامه لابن الصلاح ان مسلما التزم الصحة في كتابه فليس
لنا ان نحكم على حديث خرجه ليس عنده اي عند مسلم قلت لا يخفى
انه انما الزم ابن الصلاح ان يسمى ما سكت عنه ابو داود صحيحا الا انه
يسمى ما اخرجه مسلم صحيحا فتامل لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح
فكيف نحكم على حديث في كتابه بعد تصريحه باشتراطه صحة ما يخرجه
نعم قول مسلم ليس كل الصحيح عنده عند مالك وقوله فاحتاج الى ان
ينزل الى مثل حديث ليث ابن ابي سليم بعد التزامه الصحة يدل على

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)